

المخرج الابن لاب وام وان الاب كان المال نصفين منه وبين الابن بين الابن من المال نصفين
 لا يصيب الاخوان النسب دات اصلا يكون الابن عند صاحبه فاذا كانت له اخوات لاب وام
 لام فلا ولي يهب نصف المال للتابع وللذات وذهب ابن مسعود لان الميراث بقا سهم
 من الثلث وافق فيه ثريدون في العلات لا بعد نفقة المقاسمة مع بني الاعيان وافق وعليه
 عنه وابن العوات المقر دست دامت فروض المجد كما عند عدل ارضه بعد نفقة صاحب الكفا
 قول زيد بن ابان لا يورثه في حقهما الله اختار قوله في القبر دون قوله ابن مسعود
 رضي الله عنهما ومن دسم المقتضى ان اذا كان ابو حبيبة في جانب وصاحبه في جانب كان هو حبيبه
 اختيارا ولي القبولين سنا مفصل قول زيد بن مسعود على قوله فلنكر قال وعددها من اثبات
 مع بني الاعيان والعلات افضل الامر بين من المقاسمة ومن ثلث حلق المال اذ الرخصت بغيره وسهم
 ونفس المقاسمة ان جعل الميراث القصة كاحد الاخوة بغير الميراث بين الاخوات للذكر مثل حظ الانثى
 وحل نصف مع الاخوة كصير في سهمهم وذلك لانه في المقاسمة الاب من جهة ونصف الميراث من جهة اخرى
 على حق من الثلثين جعلها كالاب في حق الاخوة لام وكالاج في القصة الميراث ما دامت المقاسمة حيا
 له اعطتاه ثلث المال في اولاد الاب والابن في حق الاخوة بضعف ذلك وانما اذا قسم المال بين الابن
 ملام الثلث والاب الثلثان وهما في الدرجة الاولى والمالك في المدة والدة في الدرجة الثانية وكان
 السدس كان لغيره نصف الثلث فاذا كان مع الميراث وانما بالمعاشرة نصف الميراث في خير من الثلث
 وادان في موافقها فيما يتا وادان في ثلثها في الثلث جعول لان نصيبه بالمعاشرة ربع واذا
 كانت مع اخوات لاب وام اثبت بالمعاشرة احدى له وان كان مع اخوات في الثلث سهم وان
 زادة الاخوة على الاربع كان الثلث خير الروب العلات جعول في القصة مع بني الاعيان امره في
 احد المجد نصيبه في العلات في حق من القصة في حق من القصة في حق من القصة في حق من القصة
 تقاسم فيها بينهم للذكر مثل حظ الانثى وذلك لان بني العلات في حق الميراث وانما بالمعاشرة
 وان يورثونهم فلا بد من اعتبار الميراث في حق الميراث واعدا بسقوطه في حق بني الاعيان نصيب
 في القصة لغيره نصيب الميراث ولا يخذون شيئا ونظرو ان خلف اما واخا لاب وام واخا لاب

قال ابن مسعود

مع

عسى

الرس

الميراث بين الابن لاب وام وان الاب كان المال نصفين منه وبين الابن بين الابن من المال نصفين
 لا يصيب الاخوان النسب دات اصلا يكون الابن عند صاحبه فاذا كانت له اخوات لاب وام
 لام فلا ولي يهب نصف المال للتابع وللذات وذهب ابن مسعود لان الميراث بقا سهم
 من الثلث وافق فيه ثريدون في العلات لا بعد نفقة المقاسمة مع بني الاعيان وافق وعليه
 عنه وابن العوات المقر دست دامت فروض المجد كما عند عدل ارضه بعد نفقة صاحب الكفا
 قول زيد بن ابان لا يورثه في حقهما الله اختار قوله في القبر دون قوله ابن مسعود
 رضي الله عنهما ومن دسم المقتضى ان اذا كان ابو حبيبة في جانب وصاحبه في جانب كان هو حبيبه
 اختيارا ولي القبولين سنا مفصل قول زيد بن مسعود على قوله فلنكر قال وعددها من اثبات
 مع بني الاعيان والعلات افضل الامر بين من المقاسمة ومن ثلث حلق المال اذ الرخصت بغيره وسهم
 ونفس المقاسمة ان جعل الميراث القصة كاحد الاخوة بغير الميراث بين الاخوات للذكر مثل حظ الانثى
 وحل نصف مع الاخوة كصير في سهمهم وذلك لانه في المقاسمة الاب من جهة ونصف الميراث من جهة اخرى
 على حق من الثلثين جعلها كالاب في حق الاخوة لام وكالاج في القصة الميراث ما دامت المقاسمة حيا
 له اعطتاه ثلث المال في اولاد الاب والابن في حق الاخوة بضعف ذلك وانما اذا قسم المال بين الابن
 ملام الثلث والاب الثلثان وهما في الدرجة الاولى والمالك في المدة والدة في الدرجة الثانية وكان
 السدس كان لغيره نصف الثلث فاذا كان مع الميراث وانما بالمعاشرة نصف الميراث في خير من الثلث
 وادان في موافقها فيما يتا وادان في ثلثها في الثلث جعول لان نصيبه بالمعاشرة ربع واذا
 كانت مع اخوات لاب وام اثبت بالمعاشرة احدى له وان كان مع اخوات في الثلث سهم وان
 زادة الاخوة على الاربع كان الثلث خير الروب العلات جعول في القصة مع بني الاعيان امره في
 احد المجد نصيبه في العلات في حق من القصة في حق من القصة في حق من القصة في حق من القصة
 تقاسم فيها بينهم للذكر مثل حظ الانثى وذلك لان بني العلات في حق الميراث وانما بالمعاشرة
 وان يورثونهم فلا بد من اعتبار الميراث في حق الميراث واعدا بسقوطه في حق بني الاعيان نصيب
 في القصة لغيره نصيب الميراث ولا يخذون شيئا ونظرو ان خلف اما واخا لاب وام واخا لاب

قال ابن مسعود

مع

عسى